

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٦٠٧

الأربعاء ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سلام (لبنان)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد تشوركن
 ألمانيا السيد فيتغ
 البرازيل السيدة فيوتي
 البرتغال السيد موريس كابرال
 البوسنة والهرسك السيد بارباليتش
 جنوب أفريقيا السيد ليهر
 الصين السيد لي باودونغ
 فرنسا السيد بريانس
 غابون السيد أونانغا ندياي
 كولومبيا السيد أوسوريو
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
 نيجيريا السيد أونيمولا
 الهند السيد مانجيف سينغ بوري
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-48795 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة للمجلس لشهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، لاضطلاعهم بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١١. وأنا متأكد من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير بوري، ووفد بلده، على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة مقدمة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السفير نيسطور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بدايةً أن أردد كلمات الشكر والامتنان التي وجهتموها إلى السفير هارديب بوري، ووفد بلده، على الطريقة الفعالة والجادة التي قاد بها هو وفده عملنا أثناء ترؤوس المجلس في

شهر آب/أغسطس. كما يسرني جداً أن أكون أول عضو في مجلس الأمن يرحب ترحيباً حاراً، بكم سيدي الرئيس، ويهنيئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وهو شهر سيكون حافلاً بالعمل. ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

سأشرع الآن، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، في تقديم إحاطتي الإعلامية بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

يسرني جداً اليوم، أن أقدم إلى مجلس الأمن التقرير التاسع عشر عن فترة التسعين يوماً وفقاً للفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه وحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهي الفترة التي لم تعقد خلالها اللجنة أي اجتماعات، ولكنها باشرت عملها باستخدام إجراء عدم الاعتراض.

وأود أن أبدأ بتهنئة فريق الخبراء، الذي أعيد تعيينه رسمياً من قبل الأمين العام في ٣٠ حزيران/يونيه بعد اعتماد القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) في ٩ حزيران/يونيه، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية الفريق حتى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

لقد نظمت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها، التي تمت الموافقة عليها من قبل أعضاء اللجنة في ١٩ آب/أغسطس، وسوف يتم نشرها على صفحة اللجنة في الوقت المناسب. وقامت اللجنة أيضاً بتحديث برنامج عملها، وهو حالياً قيد النظر من قبل أعضاء اللجنة. وتواصل اللجنة النظر في سلسلة من مشاريع المذكرات الخاصة بالمساعدة في التنفيذ، التي أعدها الفريق.

وقدم الفريق برنامج العمل الخاص به إلى اللجنة، كما هو مطلوب بموجب الفقرة ٣ من القرار

وردت اللجنة عن استفسار خطي تلقت من دولة عضو تطلب إيضاحات بشأن تورط مزعوم لها في حادث شحنة عابرة للأسلحة غير المشروعة، أبلغت عنه دولة عضو أخرى في وقت سابق. وتمكنت اللجنة من التأكيد، بدعم من الفريق، على أن تلك الدولة لم تكن طرفاً في ذلك الحادث.

ولا تزال اللجنة في انتظار معلومات إضافية، فيما يتعلق بمتابعة الرد على استفسارين خطيين آخرين، تقدمت بهما دولتان عضوان على نحو منفصل، - أحدهما بشأن التعاون في مجال الطاقة مع شركة إيرانية، والآخر يتعلق بمعلومات محددة بشأن المعاملات المالية - حتى تتمكن من الرد الملائم على استفسارات الدولتين الأعضاء.

وبذلك أختتم إحاطتي الإعلامية إلى مجلس الأمن اليوم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأميركية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، على توليكم مهام رئاسة المجلس، وأشكر السفير بوري، ووفد الهند، على قيادتهم للمجلس في الشهر الماضي. وأود أيضاً أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره وإحاطته الإعلامية اليوم. ونقدر قيادته المتواصلة، بصفته رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

يسلط أحدث تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في الأسبوع الماضي تحديداً، الضوء على فشل إيران في الامتثال لالتزاماتها النووية الدولية، وانتهاكها للعديد من قرارات مجلس الأمن. وترفض إيران معالجة المسائل العالقة ذات الصلة ببرنامجه النووي.

وقد أبلغ المدير العام للوكالة، أن إيران لا تزال تواصل أنشطتها ذات الصلة بتخصيب اليورانيوم، وإنتاج الماء

١٩٨٤ (٢٠١١). وقدم الفريق أيضاً تقييمه الفصلي الثاني لتقارير تنفيذ الدول الأعضاء، بموجب الفقرة ٣١ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) إلى اللجنة. وخلال الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ آب/أغسطس زارت اللجنة البرازيل لإجراء مشاورات مع الوكالات الحكومية المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وتلقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، معلومات إضافية من إحدى الدول الأعضاء عن حادث مذكور آنفاً، بشأن انتهاك مزعوم للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وشجعت اللجنة تلك الدولة العضو على دعوة الفريق إلى زيارة الدولة المعنية في إطار دعمها للتحقيق الذي تجريه في هذه المسألة.

كما تلقت اللجنة أيضاً اتصالات مشتركة من أربع دول أعضاء، أبلغت عن "انتهاك للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)". وطلبت اللجنة التعاون الكامل من قبل الدول الأعضاء الأربع، وهي تقوم حالياً بدراسة هذا الانتهاك المزعوم بمساعدة الفريق.

وتلقت اللجنة ثلاثة إخطارات: أحدها من إحدى الدول الأعضاء، يؤكد، استجابة لطلب تقدمت به اللجنة في وقت سابق من أجل الحصول على معلومات، عدم تملك أي من الأفراد والكيانات الذين حددتهم قائمة اللجنة الموحدة، لشركات أو أسهم تخضع لاحتصاصها القضائي. وإخطار ثان، من إحدى الدول الأعضاء، أبلغت فيه اللجنة بتخلصها بطريقة ناجحة، من البضائع المصادرة التي كانت على متن السفينة M/V هانزا إنديا، وذلك بمساعدة دولة عضو أخرى مختصة. وإخطار ثالث، من دولة عضو وفقاً للفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، تشير فيه إلى عزمها الإفراج عن أموال لدفع مبلغ مستحق بموجب عقد أصبح نافذاً في وقت سابق لإدراج كيان.

وجود فريق للخبراء. إننا نحث على إيجاد حل عاجل لهذه المسألة.

منذ أن اجتمعنا آخر مرة، أبلغت الولايات المتحدة، مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة عن انتهاك إيران للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي يحظر على إيران عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وحكومي مستعدة للتعاون بصورة تامة مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها في تحقيقهما في هذا الانتهاك. ونشجع جميع الدول الأعضاء على إبلاغ اللجنة وفريق الخبراء عن انتهاكات الجزاءات.

ما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة بمنع إيران من صنع سلاح نووي. إن النوايا النووية لإيران لا تشكل شاعلا رئيسيا للولايات المتحدة فحسب، بل وللمنطقة والمجلس والعالم. ولا ينبغي أن يساور الشك أحد في أن الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة ذات مسارين تتمثل في ممارسة الضغط سعيا وراء حل دبلوماسي للشواغل الدولية في ما يتعلق بالأنشطة النووية لإيران.

ولا نزال أيضا ملتزمين بالعمل على نحو وثيق مع شركائنا في لجنة القرار ١٧٣٧ وفريق الخبراء والمجلس بشأن هذه المسألة المهمة. سوف تبيّن جهودنا المشتركة عزم المجتمع الدولي على التصدي لاستمرار تجاهل إيران لالتزاماتها النووية الدولية. لقد حققنا تقدما مهما في تعزيز تنفيذنا وإنفاذنا لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على إيران. ويجب الآن أن نضاعف جهودنا لإبراز الخيار أمام زعماء إيران للتخلي عن المسار الخطر الذي يسلكونه.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أتمنى لكم، سيدي، كل النجاح في رئاستكم، التي بدأت للتو، وأود أن أشكر السفير بوري وفريقه على رئاستهم خلال شهر آب/أغسطس.

الثقل، في تحد للمجلس، ومجلس محافظي الوكالة على حد سواء. ولا تزال إيران ترفض الاستجابة بشكل واضح للمعلومات المتعلقة باحتمال وجود جانب عسكري لبرنامجها النووي. كما يشكل إبلاغ إيران عن إنشائها طاردات مركزية في قم، انتهاكاً دولياً آخر لقرارات مجلس الأمن، بالإضافة إلى ما يشكله ذلك من استفزاز واضح. وليس هذا مقبولا بآية حال.

نحن ندين رفض إيران المتواصل للوفاء بالتزاماتها النووية الدولية. وتؤكد أعمال إيران على الضرورة المستمرة للإنفاذ الكامل للجزاءات المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي، بغية حث إيران وحفزها على الامتثال لهذه الالتزامات، وحرمانها القدرة على تطوير برامجها المقررة.

تشجع الولايات المتحدة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ على تعزيز جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل لولايتها. يسرنا أن اللجنة أتمت استعراضها للتقرير النهائي المفيد والزاخر بالمعلومات الذي قدمه فريق الخبراء. ويسرنا أيضا أن اللجنة بدأت العمل بشأن عدد من التوصيات الممتازة للفريق. لكن يتبقى الكثير من العمل الذي يتعين إنجازها. ونحث اللجنة على اتخاذ خطوات لإكمال هذا العمل وتنفيذ توصيات الفريق في أقرب وقت ممكن.

أود أيضا أن أشدد على أن حكومي لا تزال يساورها قلق بالغ لأن التقرير النهائي للفريق لم ينشر بعد على موقع اللجنة على شبكة الانترنت. نحن نعتقد بشدة أن هذا التقرير يجب أن يكون متاحا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، إذ أنه يوضح معلومات وأفضل الممارسات التي يمكن أن تساعد الدول في الاضطلاع بالتزاماتها. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم تعميم هذه الوثائق يتعارض مع التزام اللجنة بالشفافية ويقوض كامل المقصد من

إذ ترفض إيران أن تقدم إلى الوكالة كل التوضيحات التي تسعى إلى الحصول عليها.

ولتذكر أيضا أن إيران أعلنت في عام ٢٠٠٩ أن موقع قم سينتج يورانيوم منخفض التخصيب بنسبة ٣,٥ في المائة. لكن قيل لنا الآن أنه سيستخدم لإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة ٢٠ في المائة. وأخيرا، في ٣٠ آب/أغسطس، أعلنت إيران أنها لم تعد مهتمة بعرض يتعلق بمفاعل طهران البحثي، لأنها أنتجت كل اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة اللازم لذلك المفاعل.

ولذلك تثار تساؤلات جوهرية. لماذا تواصل إيران إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة، بالنظر لأن الإمدادات لمفاعل طهران البحثي مضمونة بالفعل؟ لماذا تنقل إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة إلى منشأة قم، وهي منشأة محصنة مصممة للاستخدام العسكري - منشأة شيدت سرا ويمكن بسهولة وسرعة إعادة تشكيلها من أجل إنتاج اليورانيوم المخصب إلى نسبة أعلى من ٢٠ في المائة.

وبالنسبة لكل تلك المسائل، تدين إيران للمجتمع الدولي بتقديم بعض الإجابات. غير أنها رفضت أن تقول الحقيقة كاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا السياق، فإن آخر تقرير للوكالة، الذي تلقيناه يوم الجمعة، لا يؤدي إلا إلى زيادة شواغلنا. وأشارت الوكالة مرة أخرى إلى أنها لا تستطيع تأكيد أن كل المواد النووية في إيران تستخدم للأغراض السلمية. وشددت الوكالة، في المقام الأول، على أنها تشعر بقلق متزايد إزاء احتمال وجود أنشطة سرية في إيران، سابقة أو حالية - وأشد على كلمة "حالية" - في ما يتعلق بجانب عسكري محتمل للبرنامج الإيراني المتعلق بتطوير حمولة نووية لقذيفة تسيارية. وأشارت الوكالة إلى أنها لا تزال تتلقى بيانات بشأن تلك المسألة مفصلة وشاملة في طابعها. وإضافة إلى ذلك، فإنها في

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير أوسوريو على تقريره عن فترة التسعين يوما. لا تزال إيران في صميم شواغلنا. ويركز المجتمع الدولي حاليا اهتمامه بصورة أوثق على أماكن أخرى - سوريا وليبيا - وربما تعتقد إيران أنها يمكن أن تستفيد من هذه الحالة. لقد ضاعفت جهودها وهي تزيد عدد أجهزة الطرد المركزي وتصدر بيانات استفزازية أكثر من أي وقت مضى. لكن كل هذا لا يضللنا، كما أكد رئيس الجمهورية الأسبوع الماضي. إن المطامح العسكرية والنووية والتسيارية لإيران تشكل تهديدا متزايدا.

وعلى مدى عدة سنوات، ظلت إيران، في انتهاك القانون الدولي، تتبع سياسة الأمر الواقع. فهي بعد أن اضطلعت بتنفيذ برنامج نووي سري على مدى ٢٠ عاما، في انتهاك لاتفاق الضمانات، رفضت التعاون تعاوننا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتواصل، رغم ستة قرارات لمجلس الأمن، تخصيب اليورانيوم، بزعم أنه لأغراض سلمية - رغم عدم وجود أي برنامج موثوق للكهرباء النووية على أراضيها.

إن العلامات المثيرة للانزعاج تتزايد. ويفرج النظام الإيراني عن المعلومات بجرعات صغيرة من أجل تخفيف أثرها وأهميتها، لكنها لا تقل خطورة. وهكذا بدأت إيران، في شباط/فبراير، تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة، وبذلك تقترب أكثر من العتبة العسكرية، بزعم أن الهدف الوحيد هو توفير الوقود لمفاعل طهران البحثي. وفي حزيران/يونيه الماضي، قالت إنها تعتزم زيادة إنتاجها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة ثلاثة أضعاف، وفي ٢٢ آب/أغسطس أعلنت إقامة أول أجهزة للطرد المركزي في منشأة قم - وهي منشأة جرى إخفاء وجودها ولم يكشف عنه إلا المجتمع الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولتذكر أيضا أن تاريخ الموقع والأهداف النهائية ما زالت مجهولة،

الصدد. ونأمل أن تتابع اللجنة وأن تحدد بصفة خاصة الأفراد والكيانات المشاركة في الانتهاكات. ولذلك نطلب مرة أخرى نشر التقرير النهائي للفريق، وفقا للممارسة الجارية للجان الجزاءات وللسبب المشروع المتمثل في الشفافية في ما يتعلق بالدول الأعضاء الأخرى.

وكما أشار رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية في دوفيل في نهاية أيار/مايو، فإننا سنحدد، على أساس سلوك إيران، مدى الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية، تمشيا مع استراتيجية المسارين التي نتبعها بلا توقف بشكل مشترك مع شركائنا في مجموعة الدول الست.

تؤكد إيران أن برنامجها النووي مدني، لكنها تنتج اليورانيوم بمستويات تقترب باطراد من عتبة الأغراض العسكرية، وبكميات لا تفتأ تتزايد، وفي مرافق تحت أرض. وتؤكد إيران أن برنامجها النووي مدني، بيد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية نفسها تؤكد تنامي مخاوفها إزاء البعد العسكري المحتمل للبرنامج الإيراني.

وعلى ضوء الحقائق الخطيرة التي أشارت إليها الوكالة، نحتاج إلى إجراءات محددة، لا إلى كلمات أو وعود جوفاء تهدف فقط إلى كسب الوقت. يجب على إيران أن تثبت لنا عزمها على التفاوض بإخلاص، وأن توضح، ما وسعها التوضيح، المسائل التي أثارها الوكالة، وأن تستجيب للطلبات المتكررة التي قدمها المجلس.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي بأن انضم إلى زملائي في التقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على تولي لبنان رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وتقبلوا منا أفضل الأمنيات. واسمحوا لي أيضاً بأن أشكر زملاءنا من الوفد الهندي، المحاورين لنا في المجلس، على توليهم قيادة المجلس في الشهر الماضي. وأشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

معظمها متسقة وموثوقة في ما يتعلق بدقتها الفنية والفترات الزمنية التي جرى الاضطلاع خلالها بالأنشطة، فضلاً عن أسماء الأفراد والكيانات المشاركة.

إن البيانات الخطيرة والمزعجة بشأن الأنشطة المتعلقة بتصميم وإنتاج الأسلحة النووية تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. هذا فضلاً عن استمرار اضطلاع إيران ببرنامج تسياري وفضائي، يعرض للخطر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن يواصل بلا توقف أنشطته الرامية إلى التحقيق في هذه المسألة الرئيسية.

ونظراً للتحدي الذي تشكله الأزمة النووية الإيرانية، ليس أمامنا خيار سوى أن نبقي موحدين وثابتي العزم. كان للجزاءات التي اعتمدها المجتمع الدولي تأثير ينبغي ألا تقلل منه. لقد أدت بالفعل إلى تحقيق نتائج ملموسة، كما يوضح بالتفصيل التقرير النهائي لفريق الخبراء. ولذلك يجب أن نواصل تنفيذ تلك الجزاءات بصرامة بغية إقناع النظام الإيراني بالتفاوض والعودة إلى مسار القانون الدولي. سيستلزم ذلك أولاً وقبل كل شيء ردا حاسما على الانتهاكات. إنها متعددة في طابعها وتتعلق بجميع فئات الإجراءات التي اعتمدها مجلس الأمن. وأفكر بصفة خاصة في انتهاكات حظر الأسلحة. تنتج إيران تدفقات من الأسلحة بدعم نشط، من سوريا بصفة خاصة، ومن ثم تهدد أمن البلدان المجاورة فضلاً عن بلدان في مناطق غير مستقرة بالفعل.

اسمحوا لي أن أذكر أيضاً أن فرنسا، بالاشتراك مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا، أخطرت بالفعل اللجنة بإطلاق الساتل رصد - ١ في ١٤ حزيران/يونيه الماضي. يشكل ذلك انتهاكا واضحا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). يجب أيضاً أن نعزز تنفيذ الجزاءات عند الاقتضاء. أصدر فريق الخبراء العديد من التوصيات في هذا

يولي بلدي أهمية كبيرة للتنفيذ السليم للجزاءات، على النحو الذي وافق عليه المجلس. وتعتقد ألمانيا أن ذلك لا يزال ذا أهمية حيوية لإبقاء الضغط على إيران، ودفعها إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. لا تزال لجنة القرار ١٧٣٧ تضطلع بدور حيوي في مواصلة إستراتيجية المسار المزدوج حيال إيران.

أود أن أتوجه بالشكر إلى فريق الخبراء على عمله القيم. ونرحب بشكل خاص بالمذكرات الخمس المعنية بالمساعدة على التنفيذ التي تنظر فيها اللجنة حالياً. ونعتقد أن تلك الوثائق يمكن أن توفر المزيد من الوضوح بشأن كيفية تحسين تنفيذ الجزاءات وتفادي حدوث انتهاكات جديدة.

في ٧ أيار/مايو، عرض فريق الخبراء تقريره الختامي. ونأسف لأن التقرير الشامل لم يُنشر بعد. وتوخياً للشفافية، يجدد وفد بلدي دعوته لنشر التقرير.

لا يزال القلق يساور ألمانيا إزاء الحالات العديدة لتصدير الأسلحة من إيران إلى بلدان أخرى، وإلى سوريا في الغالب، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لقرارات المجلس. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ حظر الأسلحة بدقة، على النحو الذي نصت عليه الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

واسمحوا لي أنؤكد مجدداً بأننا نظل ملتزمين، مع شركائنا في المجتمع الدولي، ولا سيما في إطار مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، بإيجاد حل مستدام وسلمي للملف النووي الإيراني. ونؤكد وحدة هدفنا وتصميمنا وهو أن نعمل من خلال الدبلوماسية المباشرة. وندعو إيران إلى الاستجابة بروح إيجابية وبناءة لعروضنا التي تدعو إلى الحوار.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار

كما يشير تقرير رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، فإن إيران في حالة انتهاك مستمر لواجباتها الدولية. فقد أبلغ عن انتهاكات جديدة للجزاءات. وإيران تقوم بزيادة قدراتها على التخصيب ونقل أجهزة الطرد المركزي إلى مرفق تخصيبها الواقع بالقرب من مدينة قم. من المؤسف أن نلاحظ المزيد من الأنشطة الإيرانية التي تتجاهل قرارات مجلس الأمن. بالتعاون مع شركائنا فرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أبلغنا عن انتهاك آخر. إن إطلاق القمر الاصطناعي "رصد - ١" في ١٤ حزيران/يونيه يشكل خرقاً واضحاً للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

يشير آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعبارات لا يشوبها الشك، إلى أن الوكالة يساورها القلق على نحو متزايد إزاء احتمال أن تكون إيران قد قامت بأنشطة غير معلنة لها علاقة بالجانب النووي بمشاركة هيئات عسكرية أو ذات علاقات عسكرية. ويساور بلدي القلق إزاء استمرار تلقي الوكالة لمعلومات جديدة تتصل بتطوير حمولة نووية لأحد الصواريخ. وتفيد الوكالة بأنهما تلقت معلومات جديدة عن التسليح من مصادر متعددة. وبحسب الوكالة الدولية، فإن المعلومات تتسم بالاتساق والمصادقية إلى حد كبير. إننا ندعو إيران إلى الانخراط مع الوكالة بشأن تسوية جميع المسائل المعلقة حتى يمكن التأكد من أن البرنامج النووي الإيراني لا يتضمن بعداً عسكرياً.

تقدم الإستراتيجية ذات المسارين خيارين. إننا ما زلنا مستعدين للانخراط مع إيران في مفاوضات مجددة على برنامجها النووي في إطار مسار الحوار. ذلك هو خيارنا المفضل. لكن، ما دامت إيران لا تتعاون بالقدر المطلوب، فإننا لا نرى خياراً سوى مواصلة مسار الضغط.

إسهامهما المهم في تسيير عمل المجلس بصورة سلسلة في الشهر الماضي.

كما أود أن أشكر السفير أوسوريو على تقريره عن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الأيام التسعين الماضية، وأن أثني على الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها اللجنة تحت قيادته. لقد ظلت الصين على الدوام تولي اهتمامها لعمل اللجنة، وستستمر في تقديم الدعم الفعال لها.

في غضون ذلك، نتوقع أيضاً من فريق الخبراء أن يواصل الاضطلاع بعمله تحت قيادة اللجنة، وفقاً للولاية التي نص عليها القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بطريقة موضوعية وحذرة من أجل تيسير تنفيذه حقاً على نحو شامل وفعال. تعتقد الصين على الدوام أن الحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد لتحقيق التسوية الشاملة والدائمة والملائمة لمسألة القدرات النووية الإيرانية وتلبية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي. ونأمل أن يقترب جميع الأطراف بعضهم من بعض، ويتصدوا للصعوبات، ويكتفوا جهودهم الدبلوماسية، ويستخدموا التفكير الابتكاري، ويعتمدوا تدابير جديدة لتعزيز الثقة المتبادلة، ويهيئوا الظروف المثالية لتحقيق التسوية الملائمة للمسألة النووية الإيرانية.

تخطط الصين علماً بأخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المسائل النووية الإيرانية. ما برحت الصين، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعتقد بأن لإيران الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبأن عليها الوفاء بالتزاماتها الدولية. في الوقت نفسه، تأمل الصين في أن تتمكن إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من المحافظة على حوارهما وتعاونهما وتعزيزهما والتوصل إلى حلول فعالة للمشاكل ذات الصلة، بهدف تعزيز ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي للبرنامج النووي

١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الممثل الدائم لكولومبيا، نيستور أوسوريو، على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لقد ظلت اللجنة تعمل بنشاط خلال الفترة المشمولة بالتقرير ممثلةً امتثالاً صارماً لولايتها. يجب أن تواصل اللجنة العمل وفق تلك الخطوط بدقة، مثلما يجب ذلك على فريق خبراءها الذي يقدم مساعدة مفيدة وعملية للجنة. ومن المهم للغاية أن يكون عمل الخبراء محايداً ومستقلاً، وألا يستخدموا إلا المصادر الموثوقة والمعلومات المتحقق منها.

تمثل روسيا امتثالاً صارماً لكل متطلبات نظام الجزاءات المفروضة على إيران. بشكل عام، نعتقد أن على جميع أعضاء المجتمع الدولي، من أجل كفالة الفعالية القصوى لذلك النظام، أن يمتثلوا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وألا يجيدوا عنها.

فيما يتعلق بالحالة الراهنة للبرنامج النووي الإيراني، ظللنا على الدوام نؤيد تسوية جميع المشاكل مع الجانب الإيراني عبر الحوار. نحن مقتنعون بأنه، ما دام لا يوجد بديل للنهج السياسي والدبلوماسي، فإن علينا أن نجد حلولاً وسطاً تمكننا من المضي قدماً صوب الهدف المعلن المتمثل في تبييد أي شكوك تشوب الطابع السلمي الخاص للبرنامج النووي الإيراني. سوف يكون بمقدور إيران حينها أن تتمتع بجميع حقوق الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وستبذل روسيا قصارى جهدها من أجل الاستئناف السريع لمبادرات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر أيضاً سفير الهند وفريقه على

برازيليا بين الخبراء والمسؤولين الحكوميين المختصين بشأن مجالات مثل النقل البحري، وعمليات تفتيش السفن والجمارك والرقابة على الصادرات، والتجارة، والمالية، والمعاملات المصرفية وضوابط السياسة العامة للهجرة. أعطت الزيارة الناجحة للفريق الفرصة ليطالع على الأنظمة والإجراءات المعمول بها في البرازيل وسوف تسهم بالتأكيد في تعزيز الحوار البناء التي أجريته مع الخبراء بشكل منتظم.

للأسف، لم يسجل أي تقدم في المفاوضات المرتبطة بالمسألة النووية الإيرانية. نحن نأسف لهذه الحالة، ونؤكد من جديد فهمنا أنه بدون ثقة متبادلة سيبقى التقدم بشأن هذه المسألة بعيد المنال. لقد شجعت البرازيل الحكومة الإيرانية على التعاون الكامل والفوري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوضيح جميع المسائل العالقة. وبينما تتشاطر الهدف المتمثل في ضمان أن يكون برنامج إيران النووي للأغراض السلمية تماما، فإننا نتوقع استجابة طهران لشواغل المجتمع الدولي المشروعة. في نفس الوقت، نؤكد من جديد على الحق السيادي لإيران، مثلها مثل أية دولة أخرى، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت ضمانات الوكالة.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): مثل الآخرين، اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السفير هارديب سينغ بوري وفريقه على الطريقة المقتدرة جدا التي أداروا بها أعمال المجلس الشهر الماضي، وبالإعراب عن تمنياتي لكم، سيدي الرئيس، بكل التوفيق والنجاح في جهودكم خلال تولي لبنان رئاسة المجلس وبالتأكيد لكم دعمنا المستمر.

أشكر السفير نيسطور أوسوريو على الإحاطة الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) المتعلق بإيران، وأهنته على قيادته الفعالة جدا للجنة. أود أن أثني على عمل لجنة القرار ١٧٣٧،

الإيراني. في الظروف الراهنة من المهم أكثر من أي وقت مضى مواصلة العمل بثبات نحو الحوار والتفاوض من أجل التوصل إلى حل مناسب للمسألة النووية الإيرانية، لأن ذلك سوف يسهم جوهريا في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الصين واثقة من أنه سوف يتم إحراز تقدم في سير الحوار والمفاوضات، ما دامت جميع الأطراف المعنية تبدي الاعتقاد والصبر، وتتخذ نهجا مرنا وعمليا، وتعمل على جعل العناصر الإيجابية مثمرة، وتأخذ زمام المبادرة لبناء الثقة المتبادلة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

إسمحوا لي أن أهنيكم، السيد الرئيس، على اضطلاع لبنان برئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، وأن نعرب لكم عن أطيب تمنياتنا. في الوقت نفسه، أود أن أشكر السفير بوري وفريقه على إدارتهم المحنكة جدا لعملنا في شهر آب/أغسطس.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لكولومبيا، السفير نيسطور أوسوريو، على إحاطته الإعلامية عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). إن البرازيل قد تابعت عن كثب عمل اللجنة في ظل قيادته المقتدرة. وقد أحطنا علما بالمبادئ التوجيهية المنقحة للجنة الخاصة بتسيير أعمالها، التي يتعين أن تساعد على الوفاء بولايتها على نحو أكثر كفاءة.

كما أشار إلى ذلك السفير أوسوريو في إحاطته الإعلامية، زار فريق الخبراء البرازيل الأسبوع الماضي. كان الغرض من الزيارة إجراء مشاورات مع السلطات البرازيلية بشأن المسائل المتعلقة بولاية الفريق، بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والآثار الجانبية للعقوبات على التجارة المشروعة. جرى عقد عدد من الاجتماعات في

حيث أن هذه المشاريع لم تعلق وقد تبدأ العمل بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

نأسف لعدم سماح إيران للوكالة حتى الآن بالدخول إلى هذه المرافق. في مثل هذه الظروف، من المستحيل بالنسبة للوكالة أن تؤيد تماما الطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني. يتعين على إيران من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي، أن تمنح بدون تأخير إمكانية وصول غير محدود لجميع مواقعها النووية وللمعدات وللموظفين، وأن تظهر رغبة حقيقية في تزويد الوكالة بالوثائق المطلوبة من قبل، وبجميع المعلومات ذات الصلة وفقا لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران والترتيبات الفرعية.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

نشارك الآخرين تهنتكم، السيد الرئيس، على تولي لبنان رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، ونعرب عن امتناننا للهند لقيادتها القديرة للمجلس في شهر آب/أغسطس. نود أيضا أن نشكر السفير نيستور اوسوريو على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

تعرب جنوب أفريقيا مجددا عن قلقها إزاء التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل. إننا نعتقد بأن الامتلاك الجاري للأسلحة النووية، بصرف النظر عن مكان وجودها، لا يزال يشكل تهديدا وخطرا على السلم والأمن الدوليين. لذا فإننا نتعهد بدعمنا لرئيس اللجنة، على أساس أن جنوب أفريقيا كما أنها لا تقبل بوجود إيران المسلحة نوويا، فإنها أيضا لا تقبل بحرمان أية دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حق استغلال التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، مع توفير الضمانات المناسبة.

جنوب أفريقيا، مع ذلك، لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء استمرار عدم تمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تقديم ضمانات ذات مصداقية بشأن الطابع السلمي

لا سيما استعراض الوثيقة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والتحديث الجاري لبرنامج العمل، حيث يشكل كلاهما إسهامات مفيدة جدا لتحسين كفاءة النظام القائم.

كما أكرر تأكيد دعمنا الكامل لفريق الخبراء، واضعين في اعتبارنا الدور الحيوي الذي يؤديه في مساعدة اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للتوصيات الهامة التي قدموها للجنة في شهر أيار/مايو. إنني على ثقة بأن بعضا من مقترحاتهم القيمة سوف تترجم قريبا إلى إجراءات ملموسة. في هذا الصدد، لا بد لي أن أقول بأنني لا زلت مقتنعا بجدوى نشر التقرير النهائي لفريق الخبراء في أقرب وقت ممكن، مما يتيح معلومات هامة ومفيدة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن قلنا إزاء الأنشطة النووية الإيرانية، فضلا عن أن تطوير قدراتها في مجال القذائف التسيارية، لم يتضاءل خلال الأشهر الثلاثة الماضية. أحطنا علما بما ذكره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التقرير الأخير عن إيران بأنه استجابة لدعوة من السلطات الإيرانية، فإن نائب المدير العام المعني بشؤون الضمانات السيد هيرمان ناكاييرتس، قد زار البلد مؤخرا. هذا تطور مشجع، وآمل بصدق أن يكون المقصود من هذه المبادرة الإشارة إلى أن إيران عازمة على تحسين تعاونها مع الوكالة بصورة كبيرة.

لكن المسائل العالقة التي على إيران توضيحها تتطلب أكثر من زيارة واحدة لمسؤولين من الوكالة لهذا البلد. تقرير المدير العام يؤكد بأن إيران لم تعلق أنشطتها المرتبطة بالتخصيب. في هذه الأثناء، ما تزال الوكالة تنتظر ردا شاملا على عدد من المسائل المتعلقة بشأن مثل هذه الأنشطة، ومزيديا من المعلومات المرتبطة بإعلان إيران عن بناء ١٠ منشآت إيرانية جديدة لتخصيب اليورانيوم، في المستقبل القريب. ينطبق نفس الوضع المبهم على المشاريع المتصلة بالماء الثقيل.

وتتعلق العديد من التحقيقات اللاحقة التي أجراها الفريق، بما في ذلك زيارته إلى نيجيريا في كانون الثاني/نيجيريا، بنقل إيران للأسلحة التقليدية والمواد ذات الصلة، المحظورة بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ويبحث هذا التطور على القلق، نظرا للتأثير المدمر للأسلحة الصغيرة على أمن واستقرار وتنمية البلدان والمناطق.

وأعربت نيجيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن قلقها على نحو مستمر، من الاتجاه المتزايد في الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، والتي تشكل انتهاكا لأحكام اتفاقية الجماعة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، والمواد الأخرى ذات الصلة. لذا نحث الدول الأعضاء على الحفاظ على مستوى عال من اليقظة في رصد هذه الحركات والحد منها، عملاً بالقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، والتمسك بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك العديدة المتفاوض عليها بشأن الأسلحة الصغيرة.

وينبغي للدول الأعضاء أيضاً، إبلاغ اللجنة عن انتهاكات الجزاءات والتعاون مع فريق الخبراء في تحقيقاته بشأن حوادث عدم الامتثال. ومن الضروري أن تتوفر للدول الموارد والتسهيلات والخبرات اللازمة لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه القرارات. ونشجع فريق الخبراء على مواصلة النظر في هذه الأنشطة لتحديد ما إذا كانت هناك أي أنماط لانتهاك العقوبات والالتفاف عليها.

وتكثف نيجيريا احتراماً بالغاً لآليات المساءلة والشفافية المتعددة الأطراف، بشأن نقل الأسلحة، بما في ذلك معاهدات وبروتوكولات الأمم المتحدة المكرسة لتغطية عمليات النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية. ولقد أثبتنا التزامنا بتحقيق هذا الهدف النبيل من خلال التوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة

للبرنامج النووي الإيراني، وتحت إشراف إيران بقوة على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية لحل هذه المشكلة العالقة. الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة الدولية الوحيدة التي يمكنها التحقق وتقديم الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

يسر جنوب أفريقيا تمكن لجنة ١٧٣٧ من الدخول في حوار بناء بشأن المسائل المعروضة علينا. وقد وفرت لنا المبادئ التوجيهية المنقحة لتسيير عملنا وسيلة جيدة للسير قدما في تنفيذ نظام العقوبات الحالي. ونحن على ثقة بأن المناقشات بشأن برنامج العمل ستستمر بنفس الطريقة البناءة. ونعتقد أيضاً بأن تنفيذ إشارات المساعدة التي قدمها فريق الخبراء تشكل أساساً جيداً وعملاً في طور التنفيذ خلال هذه المرحلة. إننا على ثقة بأن الحوار السياسي البناء سوف يستمر، وذلك بهدف إيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديرنا العميق للممثل الدائم للهند، ووفد بلده، للعمل الرائع الذي أدوه في الشهر الماضي.

وأود أيضاً أن أشكر السفير نيسطور أوسوريو على الإحاطة الإعلامية الموجزة والوافية التي قدمها اليوم، ونقدر قيادته البارعة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر العمل الذي اضطلعت به اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية في تعزيز ولايتها. ونهنئ أعضاء فريق الخبراء على إعادة تعيينهم، ونعزز مواصلة العمل معهم ومع اللجنة من أجل عالم أكثر أمناً.

ومن المشجع أن تواصل الدول الأعضاء الإبلاغ عن حوادث عدم الامتثال للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم لتحقيقات فريق الخبراء.

ونقدر المعلومات المستكملة الفصلية التي أعدها فريق الخبراء بشأن تقييم تقارير التنفيذ المقدمة من الدول الأعضاء خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١. ونشجع الفريق على مواصلة عمله، على نحو محايد ومستقل وشفاف، استناداً إلى معلومات يمكن التحقق منها في إطار توجه اللجنة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأود أنؤكد من جديد موقف الهند الثابت من المسألة النووية الإيرانية. فنحن نؤيد حق جميع الدول، بما في ذلك إيران، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. غير أن ممارسة إيران لهذا الحق، ينبغي أن تتسق مع التزاماتها الدولية. ونرى أن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تؤدي دوراً محورياً في حل المسائل الفنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي. ويتعين أن تحل هذه المسائل سلمياً، عبر الحوار والمفاوضات. ويجب على إيران التعاون الكامل مع الوكالة لاستعادة الثقة الدولية في الطبيعة السلمية حصراً لبرنامجها النووي. ونحن ندعم كل الجهود الرامية إلى الحل السلمي لهذه المسألة.

كما ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن. وينبغي ألا يكون هناك أي انتهاك للتدابير التي كفلتها تلك القرارات. ويتعين في الوقت نفسه، بذل كل الجهود لضمان عدم إلحاق الضرر بالتجارة والأنشطة الاقتصادية المشروعة للكيانات الإيرانية ومثيلاتها في البلدان الأخرى.

ختاماً، أود أنؤكد لرئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧، أننا سنواصل العمل بالتعاون مع سائر أعضاء اللجنة، ونسهم بصورة بناءة في عمل اللجنة.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر الوفد

الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أن العمل المكمل، على المستويين الإقليمي والدولي، بشأن وسم وتتبع الأسلحة، سوف يكون مفيداً في دعم الانجازات التي سجلت حتى الآن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

يشير تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر مؤخراً، إلى أن إيران لم تف تماماً بالتزاماتها، كما أنها لم توطد بعد، الثقة الدولية في الطبيعة السلمية حصراً لبرنامجها النووي. وندعو إيران إلى التعاون التام مع الوكالة، واحترام التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ولذا نحث إيران على الدخول في حوار بناء، تعبيراً عن التزامها ببرنامج نووي سلمي.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأرجو الاطمئنان إلى تعاوننا الكامل معكم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لعرب عن تقديرنا العميق للكلمات الحارة التي عبرتكم بها عن ممثلنا الدائم، ولكل كلمات التقدير والشكر التي أعرب عنها الأعضاء الآخرون في المجلس.

وأود أن أشارك الزملاء الآخرين في شكرهم للسفير نيستور أوسوريو، على تقديمه لتقرير الـ ٩٠ يوماً بشأن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونثني على قيادته البارعة للجنة، وعلى المهنية التي نفذت بها اللجنة ولايتها. لقد لاحظنا العمل الذي قامت به اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المنقحة لتسيير عمل اللجنة. ونأمل في أن توافق اللجنة قريباً على برنامج عملها الذي تم تحديثه. وينبغي أن تساعد إعادة تعيين فريق الخبراء عقب اعتماد القرار ١٩٨٤ (٢٠١١) في تسيير عمل اللجنة.

ولا نزال نرى أن في استطاعة نهج تحركه الدبلوماسية والمفاوضات، مع إيران، يقوم على الإرادة السياسية والحكم المسؤول، على حد سواء، أن يؤدي إلى تقويم الحالة الراهنة. وندعو إلى بذل جهود إضافية وجادة من قبل الأطراف المعنية مباشرة، ونأمل بصدق في أن تظهر هذه الأطراف الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل شامل لمسألة تطوير القدرات النووية في جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أونانغا ندياي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود، مثل غيري من المتكلمين السابقين، أن أكرر، لكم سيدي الرئيس، نيابة عن وفد بلدي، أحر تهانينا وتمنياتنا لكم كل النجاح في رئاستكم أثناء هذا الشهر أيلول/سبتمبر الحافل جداً بعمل المجلس. ونود أيضاً أن نعرب عن شكرنا وامتناننا لوفد الهند على عمله في الشهر الماضي.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً اهتمامه بالنظام الدولي لعدم الانتشار، الذي تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه. في ٢٣ حزيران/يونيه، رحب وفد بلدي بنظر أعضاء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء، التي نود أن تنفذ تنفيذاً تاماً. وبالمثل، أعربنا عن قلقنا العميق إزاء انتهاكات إيران المتكررة لقرارات مجلس الأمن واستمرار أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. وفي هذا السياق، يكرر وفد بلدي دعوته السلطات الإيرانية إلى تلبية مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعودة إلى طاولة المفاوضات مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣.

واليوم، أود أن أشكر السفير نيسطور أوسوريو على عرض تقرير التسعين يوماً التاسع عشر عن أعمال اللجنة ١٧٣٧ وأن أهنيء فريق الخبراء على عمله. ونرحب أيضاً باتخاذ مجلس الأمن في ٩ حزيران/يونيه، تحت الرئاسة الغابونية، للقرار ١٩٨٤ (٢٠١١)، الذي جدد ولاية فريق

الهندي على العمل الممتاز الذي قام به خلال رئاسته للمجلس في شهر آب/أغسطس.

وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي في شكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الـ ٩٠ يوماً الماضية. وتقدر البوسنة والهرسك عمل اللجنة، الذي يتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بإنفاذ نظام الجزاءات المفروضة على إيران. ونرحب باعتماد المبادئ التوجيهية لتسيير أعمال اللجنة، الرامية إلى تحسين تنفيذ أحكام الجزاءات، ومساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الأحكام. ويقدر وفد بلدي أيضاً نتائج عمل فريق الخبراء. ونرى أن الفريق قدم مساهمة قيمة في تحسين تنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

ونحن على إيمان راسخ بأن من شأن التنفيذ الكامل لاتفاقات الضمانات، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وحده، أن يوفر ضمان استخدام الطاقة النووية بطريقة آمنة ومسؤولة. وبظل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها وكالة تنفيذية، الأداة التي يعول عليها أكثر من غيرها، في التحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة. وتتمسك البوسنة والهرسك بالرأي القائل إن على جميع الدول دون استثناء، أن تخضع مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة، وأن تتوخى الشفافية في الوفاء بالتزاماتها.

وفي هذا السياق، لا نزال نشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بامتثال إيران للقرارات ذات الصلة بالوكالة الدولية ومجلس الأمن. وعليه، فنحن نحث إيران على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن، وتنفيذ البروتوكول الإضافي وجميع التدابير التي تطالب بها الوكالة. ومن الضروري للغاية أن تتم استعادة الثقة في الطبيعة السلمية حصراً للبرنامج النووي الإيراني.

سواء. الإيرانيون أنفسهم يقولون ذلك. ففي آب/أغسطس، أعلنوا أنهم بدأوا نقل أجهزة الطرد المركزي إلى موقعهم في قم لزيادة قدرة تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ في المائة إلى ثلاثة أضعاف. إن هذا يتعارض بشكل مباشر مع قرارات مجلس الأمن الستة التي تطلب من إيران تعليق التخصيب. ويبين أيضا مدى تنافي برنامج التخصيب غير المشروع لإيران مع الأغراض السلمية. ليس هناك مبرر مدني موثوق لإنتاج هذا القدر من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة.

ويوضح آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لم تتعاون مرة أخرى مع الوكالة ويرز "قلقه المتزايد" إزاء الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران.

بينت هذه الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الحاجة إلى اليقظة بشأن انتهاكات الجزاءات. وفي هذا الصدد، أبلغنا مع فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة عن انتهاك الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) - ألا وهو إطلاق الساتل "رصد - ١"، الذي يعتمد على تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونطلب أن تضطلع اللجنة على سبيل الاستعجال بالتحقيق في هذا الأمر وفي جميع الانتهاكات المعلقة، بالمساعدة الوثيقة من فريق الخبراء.

سيساهم التحقيق السريع والشامل في الانتهاكات في تقديم صورة أوضح للنمط الأوسع نطاقا للانتهاكات من جانب إيران. وسوف يمكن هذا بقية الأعضاء من التركيز على المجالات التي تحتاج إلى يقظة خاصة. من المهم أن تتسلح الدول الأعضاء بالمعرفة والخبرة لتحديد الانتهاكات المشتبه فيها واتخاذ إجراء بشأنها. ولذلك نرحب بجهود الفريق لزيادة الوعي بالخطوات التي يلزم أن تتخذها جميع الدول الأعضاء لتنفيذ الجزاءات ولتعزيز تبادل المعرفة والتعاون بين الدول بدرجة أكبر.

الخبراء لمدة سنة أخرى. ونظل ملتزمين بتنفيذ جميع قرارات المجلس.

ويحضر وفد بلدي اللجنة على تسريع نشر تقرير الخبراء على موقعها على شبكة الانترنت. ونرحب أيضا بالمفاوضات الجارية في تلك اللجنة بغية الانتهاء من وضع برنامج عملها وبالمساعدة التي يواصل فريق الخبراء تقديمها في تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية.

لا تزال غابون ترى أن إيران يجب أن تفي بالتزاماتها عن طريق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الخاضع لبرنامجها النووي. ويشجب وفد بلدي الانتهاكات المزعومة للجزاءات المفروضة على إيران التي أشار إليها رئيس اللجنة. نحن نرى أن من الملح تقديم الإيضاحات اللازمة إلى كل من اللجنة وفريق الخبراء.

وأخيرا، يعرب وفد بلدي عن تقديره للعمل الذي تضطلع به اللجنة ١٧٣٧، التي يؤكد دعمه التام لها ويشجعها على بذل كل جهد لكفالة تنفيذ توصيات فريق الخبراء تنفيذا كاملا.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم بتهنئتي على توليكم، سيدي، رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضا أن أضيف شكري إلى ما أعرب عنه الآخرون من شكر إلى السفير بوري وفريقه على إدارة أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس.

وأود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية إلى المجلس اليوم وعلى تقريره عن العمل المهم للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها.

يوضح تقرير اللجنة أن إيران تواصل انتهاك جزاءات المجلس كمصدر لانتشار الأسلحة النووية والتقليدية على حد

السلمي لبرنامج إيران النووي، مما يفتح المجال أمام تطوير علاقات تعاون مثمر مع جمهورية إيران الإسلامية.

ثانياً، نشدد على ضرورة التطبيق المتوازن للركائز الثلاث الرئيسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي. ونؤكد على حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما نطالب بمعالجة مسألة عدم الانتشار في الشرق الأوسط في إطار رؤية إقليمية متكاملة وشاملة من دون انتقائية وازدواجية، ركيزتها الأساسية هي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ثالثاً، نرى أن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، لا يمكن أن تكون مصدراً للأمن والاستقرار في أي منطقة من مناطق العالم، بل على العكس، فإنها تشكل حافزاً لدول أخرى للسعي إلى امتلاك هذه الأسلحة، وتفتح الباب لسباق تسلح مدمر لا حدود له.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الآن الكلمة للسفير أوسوريو للرد على الملاحظات التي أثيرت.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على كلماتهم الداعمة للعمل الذي اختتمته للتو اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). سأنقل كلماتهم هذه، على وجه الخصوص، إلى أعضاء فريق الخبراء الذين عملوا إلى جانبي، وأبدوا ليس فحسب روح تعاون عظيمة، بل أيضاً المقدرة على التوصل إلى حلول وسط بحثاً عن أفضل الطرق لتسيير عمل اللجنة، التي تقع على عاتقها مسؤولية عظيمة، كما أكدت ذلك جميع البيانات التي أدلى بها اليوم.

ونرحب بإشعارات المساعدة على التنفيذ التي أصدرها فريق الخبراء والمعروضة على اللجنة للنظر فيها. ستكون هذه الإشعارات ذات فائدة كبيرة في زيادة وعي الدول الأعضاء بمسؤولياتها والإجراءات التي تستطيع اتخاذها للحيلولة دون مزيد من الانتهاكات. ونتطلع إلى اتفاق سريع بشأن هذه الإشعارات وإلى نشرها على موقع اللجنة على شبكة الانترنت.

ونأسف لأن تقرير الفريق لم ينشر بعد. فاللجنة تحرم بقية أعضاء الأمم المتحدة من الحصول على هذا التقييم المفيد، الذي سيساعد في تنفيذ الجزاءات. وينبغي أن توافق اللجنة على نشر التقرير على وجه السرعة.

ولا نزال ملتزمين بإشراك إيران لمعالجة هذه الشواغل، لكن من الواضح أن إيران تواصل الأنشطة المتعلقة بالانتشار وتنفيذ برنامج للأسلحة النووية. لم تقدم إلينا إيران أي مبرر للاعتقاد بأن الانخراط في برنامج نووي سيقابل بطريقة مجدية. إن التنفيذ الصارم من جانب الدول للتدابير الواردة في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والقرارات السابقة للمجلس أساسي إذا أريد النجاح لاستراتيجية المسارين.

الرئيس: أدلى الآن ببيان بصفتي ممثل لبنان.

أنضم إلى زملائي في شكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير التسعين يوماً عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). اسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية.

أولاً، نؤكد على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية لإيجاد حل ملف إيران النووي عن طريق التفاوض. إننا ندعم كل المبادرات التي تسعى إلى تحقيق المسار التفاوضي واستئناف الحوار، الذي يبقى السبيل الأمثل من أجل التوصل إلى حل نهائي وشامل يجيب على التساؤلات المتعلقة بالطابع

سنواصل عملنا، وسنوافي أعضاء المجلس بآخر
المستجدات عملاً بالقرار ١٣٧١ (٢٠٠٦).

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على
قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من
نظرة في البند المدرج على جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.

لقد أحطت علماً على النحو الواجب بالدعوات إلى
كفالة أن تتسم أنشطة الفريق بأقصى قدر ممكن من الشفافية
والموضوعية والوضوح، وأن نتمكن، نتيجة لذلك، من الوفاء
بواجبنا والتزامنا بإيصال نتائج هذه المتابعة إلى جميع أعضاء
الأمم المتحدة، والوفاء بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق
أعضاء الفريق وأعضاء اللجنة.